كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية

مرحلة الدكتوراه / لغة

معاني الابنية

الدلالة التصريفية ومفهومها في القرآن الكريم ودلالة المفرد على الجمع

أ.د.خولة محمود فيصل

العام الدراسي 2025-2026

الدلالة التصريفية ومفهومها في القرآن الكريم

قبل أن نشرع في بيان الدلالات للصيغ الصرفية سينبين مفهوم الدلالة التصريفية.

فهذا المصطلح مركب من جزأين: (دلالة) و(تصريف) .

أولاً: مفهوم الدلالة:

الدلالة لغة: فهي مصدر الفعل دل يدل، قال الجوهري: وقد دله على الطريق يدله دلالة ودلالة ودلولة، والفتح أعلى والدال واللام عند ابن فارس أصلان: أحدهما: وهو ما يتعلق إبانة الشيء بإمارة تتعلمها ومنه قولهم: دللت فلانا على الطريق.

وأمَّا الدلالة اصطلاحاً: فهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول أما التصريف فهو مصدر الفعل صرف، ومعناه التحويل والتغيير.

ثانيًا: مفهوم التصريف:

التصريف لغة: قال الخليل: "والتصريف: اشتقاق بعض من بعض. وصرفيات الأمور: متصرفاتها: أي تتقلب بالناس وتصريف الرياح: تصرفها من وجه إلى وجه، وحال إلى حال. ومن هذا المعنى أخذ التصريف في الكلمة وهو تغييرُها وتحويلُها إلى أشكالٍ عدة.

أمَّا التصريف اصطلاحًا: فقد عرفه ابن جني: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تعريف بضرب من ضروب التغيير أو هو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب.

فالدلالة التصريفية: هي الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة ومن التغييرات التي تحولها الى أبنية مختلفة.

وبعبارة أخرى: هي الأثر المعنوي المستفاد من تقاطع الدلالة المعجمية مع دلالة البنية وتحويلها إلى أبنية مختلفة.

أمَّا الوان الدلالة التعريفية فتقسيم الكلمات إلى مجموعات تربط بين أفراد دلالة خاصة، كدلالة ما كان على وزن:

(أفعل) من الأفعال على الدخول، في المكان والزمان نحو: أعرق وأبحر، وأصبح وأمسى.

ودلالة (فعّل) على التكثير.

ودلالة (فاعل) على المشاركة.

ودلالة (استفعل) على السؤال والطلب والتحول.

وما كان على (فعلان) من المصادر فإنه يدل على الاضطراب: يقول سيبويه: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقران، وإنما هذه الاشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان؛ لأنه تَجيُّشُ نَفْسِهِ وتثَوُّر...

وما دل على داء من الثلاثي فإن الماضي يأتي منه على (فَعِلَ) والمصدر على (فَعَل)، والوصف على (فَعِيل)، نحو مريض وسقيم، وقالوا: حزِن حَزَنًا فهو حزين قال سيبويه: جعلوه بمنزلة المرض؛ لأنه داء.

الدلالة التصريفية في القرآن الكريم:

لقد استنبط المفسرون مما توحي به الصيغة الصرفية كثيراً من المعاني اللطيفة، والأحكام الفقهية والعقدية التي كانت سمة لبعض الفرق المختلفة، ومن هذه الاستنباطات مع الأمثلة ما يأتي:

1- قال الله تعالى: "**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**" [البقرة ٩١].

وقال تعالى: **(يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ)**، [النساء : ١٤٢].

ومن المعلوم أن صيغة (فاعل) تدل على المشاركة، فكيف تتصور المشاركة في الخداع بين الله تعالى والمنافقين؟

ذهب بعض المفسرين إلى أن (خادع) بمعنى (خدع) فينفي بذلك المشاركة، أجاب عن ذلك الزمخشري (ت ٥٣٨): أن يقال: إنّ صورةَ صنعِهم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون صورة لصنع الخادعين، وصورة صنع الله معهم حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده في عداد شرار الكفرة، وأهل الدرك الأسفل من النار صورة صنع الخادع. هذا أحد الأوجه عنده، وقد نقل هذا غير واحد من المفسرين، مثبتين بقاء (فاعل) على معناه الكثير، وبعضهم جعله بمعنى (فعل) المجرد.

2- قال تعالى: **(يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ)** [الحج : ٢].

إن الصفات الخاصة بالمؤنث لا تدخل عليها التاء نحو: طالق، وعانس وحائض ومرضع، فلا يقال حائضة ومرضعة، إلا أن يراد بها معنى زائد عن مجرد التأنيث وهو معنى الفعل.

قال الأخفش: وذلك أنه أراد – والله أعلم – الفعل ولو أراد الصفة. فيما نرى لقال مرضع. ويذهب الكوفيون إلى أن الهاء إذا أثبتت في المرضعة فإنما يراد أم الصبي المرضع، وإذا أسقطت فإنه يراد المرأة التي معها صبي ترضعه، لأنه أريد الفعل بها.

فالمرضعة: من القمت الثدي للرضيع، وهي أبلغ من مرضع في هذا المقام، فإن المرأة قد تذهل عن الرضيع إذا كان غير مباشر للرضاعة. فإذا التقم الثدي واشتغلت برضاعه لم

تذهل عنه إلا لأمر هو أعظم عندها من اشتغالها بالرضاع. فإن دخول التاء ها هنا يتضمن فائدة لا تحصل بدونها فتعين الاتيان بها، فالمراد الفعل لا مجرد

الوصف ولو أريد الوصف المجرد بكونها من أهل الإرضاع لقبل: مرضع كحائض وطامث.

فمرضعة يراد به اسم الفاعل الجاري مجرى الفعل وهو أبلغ من مرضع الذي يراد به مجرد الوصف بأنها من أهل الإرضاع.

3- **قال الله تعالى (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ)** [المدثر: ٢٥٠]

قال جمعٌ من المفسرين: المستنفرة بمعنى النافرة، جاعلين (استفعل) بمعنى المجرد مثل: قر واستقر، وعجب واستعجب والمستنفرة: الشديدة النفار كأنها تطلب النفار من نفوسها، وحملها عليه، وأوضح ذلك ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) بعبارة أجلى: وتحت المستنفرة معنى أبلغ من النافرة، فإنها لشدة نفورها قد استنفر بعضها بعضًا وحضه على النفور، فإن في الاستفعال من الطلب قدراً زائدًا عن الفعل المجرد...

دلالة المفرد على الجمع:

جاء في كلام العرب التعبير بالمفرد مرادا به الجمع، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ [البقرة:]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [الحج: ٥]، وقوله تعالى: (أو الطفل الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) [النور: ٣١]**.

وقول جرير:

إنَّ العيونَ التي في طرفِها حورٌ... قَتَلْنَنَا ثم لم يُحيِيْن قتلانا

والقول الآخر:

كُلوا في بعضِ بطونِكُمُ تعفُّوا ... فإنَّ زمانكم زمنٌ خميصُ

واختُلف في كونه جائزا في الكلام أو خاصًا بضرورة الشعر، فنسب أبو حيان إلى سيبويه عدم إجازته في الكلام، لكن كلام سيبويه ظاهر في إجازته فيه، فإنه قال: ((وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام)). فلهذه الظاهرة مستويان عنده مستوى جائز في الكلام والشعر، ومستوى خاص بالشعر، هذا الذي يدل عليه صريحًا كلام السيرافي في شرحه: ((وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لما لم يُستعمل في الكلام؛ لأن من كلامهم في مواضعَ كثيرةٍ العبارة عن الجميع بواحد، فحَمَلَ الشاعر هذا المعنى أن استَعْمَلَ لفظَ الواحدِ بمعنى الجمعِ في غير تلك المواضعِ)).

أما المبردُ فصرح بعدم جوازه إلا في الشعر، وخطأ قراءة حمزة والكسائي: **(ثلاثمائةِ سنين)** [الكهف: ٢٥] بالإضافة.

كما نسب أبو حيان إلى أصحابه (الأندلسيين) تخصيصه بالضرورة، مع أن ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) لم يخصه بالضرورة. وأجازه الفراء، وأبو عبيدة، وابن قتيبة ، وغيرهم.

ولمّا خص المبرد هذه الظاهرة بالضرورة، احتاج إلى تخريج الآيات التي جاءت عليها، فقوله تعالى: ﴿**فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً**﴾ [النساء : ٤] وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً**﴾ [الحج: ٥]، أُفردت؛ لأنها تمييز، والإفراد والجمع جائز في التمييز، بل هو الأولى إذا كان تمييز جملة، بعد جمعٍ مباينًا لما قبله، كما هو في هاتين الآيتين.

وأما قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى **سَمْعِهِمْ** وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ فلأن السمع مصدر، و(المصدر يقع للواحد والجمع).

ومثل ذلك قوله تعالى: (ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ **طِفْلاً**﴾ [الحج: ٥] فقد جعله أبو عبيدة، وابن قتيبة، وابن فارس)، من إيقاع المفرد موقع الجمع، وقد نص المفسرون أن ذلك كان لأنه أراد الجنس أو لأن التقدير: يخرج كل واحد منكم طفلا، أو لأنه مصدر، والمصدر يستوي فيه الواحد والجمع.

واستنبط ابن جني فائدة لطيفة لمجيء الواحد بمعنى الجمع في هذه الآية، وهي أن في سياق الآية الدلالة على ضعف العباد، فكان لفظ الواحد أليق بالموضع، للدلالة على الضعف والقلة.

إلا أن هذا الاستنباط لا مأخذ له في قوله تعالى: ﴿**أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ**﴾ [النور: ٣١]، إذ ليس في سياق الضعف ولا القلة وإنما خرج على أنه دال على الجنس.

وقد ذكر اللغويون أن (الطفل) قد يجيء للمفرد والجمع، قال الجوهري: وقد يكون الطفل واحدًا وجمعا مثل (الجُنُب)، قال تعالى: **(أو الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا)**. فإذا اعْتُمد هذا فإنه سيكون كافيا عن جميع التأويلات، ولكن كثيرًا من العلماء لم يعتمدوه، بل أخذوا يخرجون

ويؤولون وفي اعتماد هذا خلاص من التأويل الذي يخرج اللفظ عن مدلوله الأصلي ويوقع في التكلف في أحيان كثيرة.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿**فَاتَّقُوا اللهَ وَلا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رشيد**﴾ [هود: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ)** [الحجر: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ)** [الذاريات: ٢٤]. فقد عدَّها ابن فارس من مواضع وقوع المفرد موقع الجمع في حين أن (ضَيْف) مصدر في الأصل، ولذا استوى فيه المفرد والجمع.

وقد اضطرب النحاس، ومكي بن أبي طالب، ففي آية هود ذهبا مذهب الجماعة من أن (ضيف) مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وفي آية الحجر قدرا مضافًا، أي: هؤلاء ذوو ضيفي، أو أصحاب ضيف إبراهيم.

واعترض أبو حيان على النحاس، وعد ذلك التقدير تكلفا، فاجتمع في هذا القول التكلف، واضطراب من قال به.

وقال تعالى: **(كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهَ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة:** ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿**وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢].**

قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم (كتبه) بالجمع في الموضعين، وقرأ حمزة والكسائي (وكتابه) بالإفراد في الموضعين، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن عامر بالجمع في البقرة، والإفراد في التحريم.

واختلف في توجيه القراءة بإفراد الكتب على قولين:

الأول: أنه من وضع المفرد بمعنى الجمع، وخُرِّج على أن المراد الجنس، كما قال تعالى: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾ **[البقرة: ٢١٣]**). وأول بعضهم (الكتاب) بأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، أي آمنوا بكل مكتوب.

وروي عن ابن عباس أن الإفراد أبلغ في إفادة الكثرة من الجمع، فذهب إلى أن (الكتاب) أكثر من (الكُتُب)، وأيده الزمخشري معللاً ذلك بـ "أنه إذا أُريد بالواحد الجنس – والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها – لم يخرج منه شيء، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع".

واعترضه أبو حيان، بأن الجمع إذا أضيف أو دخلته الألف واللام الجنسية صار عاما، ودلالة العام تدخل كل أفراده، فدلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية أو معنوية، وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أريد به العموم.

والثاني: أن المراد في البقرة القرآن، وفيه تخصيص لا يدل عليه السياق فإن ما قبله وما بعده مجموع، ثم إن الإفراد في التحريم لا يسوغ حمله إلا على إرادة الجنس، والذين نقلوا أن المراد بالإفراد القرآن في البقرة، لم ينقلوا في التحريم إلا أن المراد الجنس.

وقال السمين: ومن قرأ بالتوحيد في التحريم فإنما أراد به الإنجيل، كإرادة القرآن هنا، ويجوز أن يراد به أيضًا الجنس. ولا يخفى ما في هذا من الضعف، فإن مريم عليها السلام آمنت قبل الإنجيل بكتب ربها التوراة والزبور، فيكون في التخصيص نقص لا دليل عليه.

فالقول المختار أن يراد بالإفراد في الموضعين الجنس، ليتفق معنى القراءتين وليتوافق مع ما قبله وما بعده.

ومما جعلوا فيه المفرد دالاً على الجمع قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ**) **[القمر: ٥٤]**. وقد اختلف في تخريجها، فقيل: إنه اسم للجنس، والمعنى: في جنات وأنهار، وإنما عدل إلى اسم الجنس مراعاةً لرؤوس الآي، قال الزركشي: ((واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد جدًا، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام، وحسن موقعه من النفس تأثيرًا عظيمًا، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع ...)) وذكر منها: "إفراد ما أصله أن يجمع"، ومثل بالآية التي معنا.

وقيل: المراد الضياء والسعة، ومنه النهار، واستشهد لهذا المعنى بقول قيس بن الخطيم:

مَلَكْتُ بِها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها .... يرى قائمٌ مِنْ دُونِها ما وراءَها

أي: جعلتُ الفتق واسعًا.

وذكر الرازي أن النهر يحتمل أن يقصد به نهر واحد، وأن يكون منكرا للتعظيم، وذلك النهر هو الذي من الكوثر، وهو أعظمُ الأنهر وأحسنها.

إلا أن المختار أن يكون (نهَر) اسمًا للجنس، فيشمل جميع أنهار الجنة؛ لئلا يقصر اللفظ على مدلول خاص دون قرينة ظاهرة.

ومما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع ((فَعُول))، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء: ١٦].

ولكن كثيرا من المفسرين لم يقفوا عند هذا، بل أخذوا يخرجون مجيء الواحد دالاً على الاثنين، وقد خرجوا بأقوال:

الأول: أن (الرَّسُول) مصدر بمعنى الرسالة ذهب إلى هذا يونس بن حبيب، وأبوعبيدة، والطبري، والزجاج، وغيرهم، واستشهدوا لذلك بشواهد منها قول كثير:

لَقَدْ كَذَبَ الواشُونَ ما بحْتُ عِنْدَهُم... بِسرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُول

الثاني: أن التقدير: إن كل واحد منا رسول، قال الآلوسي: وفائدة هذا التعبير: الإشارة إلى أن كلاً منهما مأمور بتبليغ الرسالة ولو منفردا.

الثالث: أنه أفرد الرسول؛ لأن موسى وهارون متحدان بالأخوة وبالرسالة.

الرابع: أن الرسول اسم للماهية، فيدل على المفرد وغيره.

الخامس: أن موسى هو الرسول خاصة، نقله الرازي عن بعضهم، وقال: وهو ضعيف.

وأقرب هذه الأقوال، أنه (أي الرسول) مصدر، لكثرة القائلين به، ولثبوت الشواهد على استعماله في هذه الوظيفة، ثم إن القول به أقل تكلفا، ولا يحتاج إلى تقدير، إلا التقدير المعتاد في الوصف في المصدر أو الإخبار به، من نية مضاف، أو حمله على المبالغة.

هذا إذا لم نجعل (فعولاً) صالحًا للمفرد والمثنى والجمع، وهو أولى من جميع ما ذكروا، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء: ٧٧] وقوله: ﴿**هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ**﴾ [المنافقون: ٤]. وسنعرض لما ضبط به التصريفيون مجيء (فعيل) و(فَعُول) صالحًا للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

وقد ثني (الرسول) في قوله تعالى: **(فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ)** [طه: ٤٧]، فالتمس الشهاب الخفاجي تعليلاً لهذا التغاير، وذلك لما كان لهارون عليه السلام جهتان: الأولى تبعيته لموسى وكونه وزيرا له، والثانية كونه نبيا مرسلاً، روعيت كلتا الجهتين، فأفرد مرة وثني أخرى.

وعلله د. فاضل السامرائي، بأن القصة في سورة الشعراء مبنية على الوحدة لا على التثنية، فقال تعالى على لسان موسى : **(قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ)** الآيات [١٢-١٧] ثم دار الحديث بعد ذلك. مع موسى وحده: ﴿**قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ)** إلى آخر القصة [١٨ – ٦٨].

وبعد هذا العرض لبعض الشواهد التي استشهد بها المجيزون لمجيء المفرد بمعنى الجمع، يتضح أن هذه الشواهد كلها قد خُرِّجت بما يقتضيه السياق، وما تقتضيه الوظيفة النحوية والتصريفية للكلمة وأبرز هذه التخريجات أنها مصدر، أو أنها دالة على الجنس، أو أنها وقعت تمييزا، أو أنها جاءت على وزن يستوي فيه المفرد والجمع.

ولعل هذه المواضع هي التي عناها سيبويه، في إجازة وقوع المفرد دالاً على الجمع في الكلام، وأما غيرها فهو الذي لا يجوز إلا في الشعر.